ندوة «اقتصاد اليوم التالي»: وقائع التكريم

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ندوة تحت عنوان «**اقتصاد اليوم التالي**» وذلك يوم السبت الموافق ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

ضمّت الندوة مجموعة من الأوراق التالية:

م	عنوان الورقة	الإسم
١	اقتصاد اليوم التالي	د. منير الحمش
٢	ملاحظات حول الورقة الخلفية	د. باسل البستاني
٣	محددات النهوض باقتصاد الغد العربي: منطلقات وجدانية	د. فؤاد حمدي بسيسو
٤	هل النجاح الاقتصادي كافٍ لضمان الاستقرار بالبلاد التونسية؟ كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي إذن؟	د. رضا قويعة
٥	الحركات الاحتجاجية العربية: اقتصاد اليوم التالي	د. منذر الشرع
٦	ضد النيو ـ ليبرالية: خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»	د. ألبر بطرس داغر
٧	رؤى في اقتصاد اليوم التالي (حالة الجمهورية العربية السورية)	د. عابد فضلية

وكدأبها على تكريم نخبة من أبرز أعضائها من الاقتصاديين العرب الذين قدموا للفكر الاقتصادي العربي ـ عصارة عمرهم ورحيق فكرهم وذلك منذ العام ٢٠٠٦، قامت الجمعية بتكريم اثنين من رواد الفكر الاقتصادي هما سمير أمين وجودة عبد الخالق. وقد ابتدأ وقائع التكريم د. منير الحمش بكلمته التالية:

م	اسم العضو المكرم	سنة التكريم	مكان ووقت التكريم
١	د. رمزي زكي	٢٠١١	المؤتمر العلمي الثانى عشر
٢	د. علي عتيقة ـ د. سمير مقدسي	٢٠١٠	المؤتمر العلمي الحادي عشر
٣	د. يوسف الصايغ	٢٠٠٩	المؤتمر العلمي العاشر
٤	د. سليم الحص ـ د. إبراهيم سعد الدين	٢٠٠٨	المؤتمر العلمي التاسع
٥	د. خير الدين حسيب	٢٠٠٧	المؤتمر العلمي الثامن
٦	د. محمد محمود الإمام ـ د. إسماعيل صبري عبد الله	٢٠٠٦	المؤتمر العلمي السابع

كلمة الأستاذ الدكتور منير الحمش (رئيس مجلس الإدارة) في حفل تكريم الأستاذين الدكتورين سمير أمين وجودة عبد الخالق

القاهرة ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣

الزميلات والزملاء

أسعد الله أوقاتكم،

عندما قرّرنا في مجلس الإدارة تكريم الأستاذين الدكتورين الكبيرين سمير أمين وجودة عبد الخالق، تساءلت عمّا يجمع بين هذين العملاقين، عدا كونهما أعضاء في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ولم أبعُد كثيراً، فقد كان الجواب واضحاً، أن ما يجمع سمير أمين وجودة عبد الخالق، هو الفكر والإبداع، لكن هناك أمراً آخر، إنّه ذلك الالتزام النزيه بقضايا الناس «الغلابى» وهموم التنمية، وإذا ما تتّبعنا مسيرة حياتهما نجد أنّهما عملا على تطوير أفكارهما وعدم التوقّف أو الجمود، أو الانحراف أو الانكفاء، فقد ظلّا ـ كل من خلال موقعه ـ حريصين على تطوير ما يؤمنان به من فكر اقتصادي والتزام بقضايا التنمية والإنسان.

لقد كانت حصيلة رحلة سمير أمين الفكرية عشرات الكتب ومئات الدراسات والمقالات باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، وكان سمير أمين ولا يزال مهتماً بقضية التنمية في بلدان الجنوب، وبالعلاقة بين الشمال والجنوب، وهو أحد أهم مفكّري الاقتصاد السياسي العالمي منذ أواخر الخمسينيات، وأحد كبار المساهمين في تطوير المادية التاريخية والديالكتيك الماركسي.

لن أستطيع في هذه العجالة أن أقدّم عرضاً لفكر سمير أمين، فهو أوسع وأعمق مما يمكن أن يقدّم في مثل هذه المناسبة، لكن ما أود الإشارة إليه هو أن سمير أمين من المفكرين القلائل الذي كان ولا يزال يسعى إلى تطوير فكره، ليقدّم محاولات إبداعية جديدة، في مواجهة قضايا التطوّر مع التمسّك بمنطلقاته الأساسية.

وقد تعرّفت بفكر سمير أمين، قبل أن التقيه شخصياً، عندما قرأت له كتابه المميز: **التطوّر اللامتكافئ** (١٩٧٢)؛ الذي كان امتداداً فكرياً لأطروحته في الاقتصاد السياسي المقدّمة إلى جامعة السوربون عام ١٩٥٧، فقدّم نقده في هذه الأطروحة لبعض المقولات النظرية الاقتصادية البرجوزاية، كما هي لدى ريكاردو «القيمة وكمية العمل الاجتماعي الضرورية» أو الكينزية «عن العرض والطلب... إلخ»، فتوصل إلى فكرته الشهيرة عن التراكم والرأسمال على الصعيد العالمي، انطلاقاً من أن هذا التراكم ليس تراكماً في نمط الانتاج الرأسمالي مطبّقاً على صعيد عالمي، وإنّما لأن الرأسمالية هي التي تشكّل نظاماً عالمياً يخلق الاستقطاب على الصعيد العالمي. وتتشكل من خلال هذه العملية فكرة المراكز والأطراف دون أن يعني تجنيس الكوكب وفق نمط الانتاج الرأسمالي العالمي.

ومنذ بداياته الفكرية، استخدم سمير أمين التحليل الماركسي والمنهج الماركسي في انتقاداته لسياسات الرأسمالية العالمية في الاستقطاب والاندماج، وكذلك في فلسفته التنموية. وهو في عمله هذا وجد أن ماركس كان أول من وجّه انتقاداً راديكالياً للعالم الحقيقي، وأنّ هذا الانتقاد يسمح بل يتطلّب اكتشاف أساس الاستلاب السلعي، واستغلال العمل اللصيق به. من هنا تنبع القيمة الأساسية لمفهوم القيمة،

ومنها يمكن استيعاب القوانين التي تتحكّم في إعادة انتاج النظام.

لكن سمير أمين بنظرته الثاقبة وفكره العميق، لا يتوقّف عند ماركس، بل يرى أن البداية تبدأ من عنده، فماركس كما يقول ليس نبياً يمكن اعتبار استنتاجاته صحيحة ونهائية، فماركس لدى سمير أمين «بلا ضفاف» لأن الانتقاد الذي بدأه بلا ضفاف، يحتاج دوماً إلى الاستكمال والانتقاد، كما أنّه يرى أن الماركسية يجب أن تغني نفسها دائماً بالانتقاد الجذري، وأن تعتبر أي تجديدات ينتجها النظام كميادين جديدة للمعرفة الإنسانية.

وسمير أمين التواق للمعرفة والعلم، إذ قرأ رأس المال وغيره من أعمال ماركس وأنغلز، فقد شعر بالرضا والارتياح؛ لكنّه يظل يشعر أيضاً بعدم الاكتفاء لأنّه لم يجد لدى ماركس إجابةً شافية بشأن «تخلّف» مجتمعات آسيا وأفريقيا، ولم يدفعه ذلك إلى الابتعاد عن فكر ماركس؛ بل وصل إلى نتيجة هامة وهي: أن عمله لم يكتمل عندما يُدخل في تحليله البعد العالمي للرأسمالية، كما أنّ «ماركس» لم يربط بين مسألة السلطة «السياسي» وبين الاقتصاد «الرأسمالي وما سبقه من أشكال».

وسمير أمين كماركسي لا يتوقف عند ماركس، أو ما بعده من بُناة الماركسيات التاريخية، بل يبدأ من ماركس؛ فكان المحور الأساسي لنتائج محاولته هذه هو وضع «قانون للقيمة المعولمة» يتمشى مع أسس قانون القيمة الخاصة بالرأسمالية كما اكتشفه ماركس من جهة، ومع واقع التنمية المعولمة غير المتكافئة من جهة ثانية.

ومن هنا نجد أن إسهامات سمير أمين عملت على «استكمال» أطروحات ماركس وتصحيحها، مشيراً بوجهٍ خاص إلى دور الائتمان في تحقيق التراكم، وكذلك التحليل الذي قام به بشأن دور القطاع الثالث في امتصاص فائض القيمة، فضلاً عن انتقاده لنظريات ماركس بشأن تحديد معدّل الفائدة وريع الأرض وتقديم اقتراحات بديلة بهذا الشأن.

إلا أن إضافته الرائدة تتعلّق بالانتقال من قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة على أساس التراتب المعولم لأسعار قوة العمل حول قيمتها، ذلك أن عولمة القيمة والممارسات المتعلّقة بالحصول على الموارد الطبيعية هي أساس الريع الإمبريالي، وهذا ما يدعوه المحرّك للتناقضات الفعلية للرأسمالية الإمبريالية، كما هي في الواقع والصراعات المرتبطة بها التي تشتبك فيها الطبقات والأمم بجميع الارتباطات المركّبة الخاصة بها.

أيتّها الزميلات أيّها الزملاء،

لن يستطيع الباحث أو الناقد أو المتابع، أن يلمَّ بجميع ما توصل إليه هذا المفكر العظيم الذي نلتقي اليوم لتكريمه، وسأتوقف هنا على أمل أن نقيم في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ورشة عمل للبحث في هذا الفكر المتدفّق المعطاء، انطلاقاً من هذا الحفل المتواضع الذي نقدّمه عربوناً ووفاءً للفكر الاقتصادي وللباحثين الاقتصاديين، ولكل ما يمثّله سمير أمين من عزم وتصميم وسعي نحو المعرفة والعلم.

الزميلات والزملاء،

إذا ما انتقلنا إلى الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق، فلا نجد إلا التواضع والدماثة والفكر المتّقد، ويحضرني هنا ما حصل في

المؤتمر العلمي للجمعية الذي عقد في مثل هذه الأيام من عام ٢٠١١، فقد كان زميلنا الكبير وزيراً في الحكومة المصرية، وقد شاركني في افتتاح أعمال المؤتمر، وفي كلمتي الافتتاحية دعوته بمعالي الوزير، ولم تتح لي الفرصة لأرى وقع هذا الوصف على وجهه، ولكن سمعته عندما وصل إليه الحديث معاتباً، قائلاً أفضّل أن أكون زميلاً وعضواً في الجمعية.

بهذا التواضع، تواضع العالم، وضع الصديق والأخ الزميل الاستاذ الدكتور جودة عبد الخالق نفسه، لقد رأى في توليه لمنصب الوزير فرصة لعلّه يستطيع أن يفعل شيئاً في أدق المراحل التي تمر بها مصر، إنّها مسؤولية وليست مكسباً، وهو الذي لم يعرف يوماً كيف يحقق المكاسب الشخصية، بل إنّه نذر نفسه من أجل تحقيق المكاسب والتقدّم لمجتمعه ولاقتصاد بلاده ولمستقبل مصر والوطن العربي.

عرفت في الأخ العزيز الدكتور جودة سعة الأفق والعمل الدؤوب والبحث دائماً عن السبل التي يمكن أن يخدم بها مصر، والاقتصاد المصري والعربي، عمل كأستاذ جامعي رفيع المستوى، وعمل في الميدان السياسي بإحساسٍ عميق بهموم الناس وتطلّعاتهم وأمانيهم، وعندما أتيحت له الفرصة لتولّي المسؤولية لم يتهرّب بل أقدم على معالجة أهم قضايا الناس في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة في ما يتعلق بالحاجات الأساسية للسكان.

ولم ينس في مسيرته العلمية والسياسية، وفي تحمّله المسؤولية الحكومية، انتسابه إلى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؛ فكان يعطيها من وقته وجهده الشيء الكثير، وهو في قمّة انشغالاته ومسؤولياته السياسية والأكاديمية والحكومية.

والدكتور جودة، فضلاً عن مسؤولياته العديدة، كان باحثاً فذاً قدّم للبحث الاقتصادي العلمي إنتاجاً متميّزاً، يتمثّل بالعديد من مؤلفاته وكتبه ومحاضراته وندواته وكتاباته. فهو كأكاديمي، لا يتوقف عن العطاء والبحث العلمي، وقد كان من أوائل المفكرين الاقتصاديين العرب، الذين كان لهم الفضل في الكشف عن مساوئ وسلبيات أجندات الإصلاح التي تصدر إلينا من المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد انصبّ اهتمامه على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن «برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي في مصر». فقد اعتبر دعاة هذا البرنامج أنّه يمثّل «قصّة نجاح نموذجية» يمكن أن تحتذي بها الدول الأخرى، لكنّه كشف من خلال تحليله لهذا البرنامج، ودراسة آثاره على مستوى الاقتصاد الكلي عن عيوبه وآثاره السلبية في أسعار الفائدة، والصرف، والدين العام والمحلّي، والميزان التجاري، والموازنة والتضخّم. ولم يكتف بذلك، فقد درس بعناية وجهد بارزين عيوب هذا البرنامج في الاقتصاد الجزئي من خلال دراسة حالات معيّنة، منها على سبيل المثال، صناعة الألمنيوم والحديد والصلب، وهما من الصناعات الأساسية لأي برنامج صناعي وطني جدّي.

وللدكتور جودة بحوث جدّية في المجالات التنموية العربية، أذكر منها تسليط الضوء على صلة المرض الهولندي بالتنمية، ودراسته المعمّقة عن الفقر في سورية، فضلاً عن الدراسات العديدة التي كلّف بها في إطار المنظمات الدولية.

إنّنا إذ نكرم الدكتور عبد الخالق فإننا نكرّم المسؤولية الجادة والبحث الملتزم، والفكر الاقتصادي التقدّمي والسياسي الوطني والقومي، نكرّمه كعضو في الجمعية ونكرّم الجمعية به، إنّه مسيرة نضال وعلم وعطاء لا يتوقّف.

*****

كلمة د. محمد محمود الإمام في حفل تكريم د. سمير أمين ود. جودة عبد الخالق

الزميلات والزملاء الأعزاء أعضاء الجمعية

السيدات والسادة الضيوف الأفاضل

تحية عربية طيبة أزجيها إليكم في حفلكم الكريم هذا، وأعتذر عن عدم قدرتي على الحضور لأشارككم مناسبة أجدها عزيزة جداً عليّ، لأنها تمس جانباً من أشرق الجوانب في حياتي الشخصية وفي حياتي العلمية والعملية... إذ إنها تتعلق بشخصين من أعز الناس على قلبي ووجداني، ومن أقربهم إلى أفكاري وآرائي؛ ولكونها تضم رمزين من أفضل رموز جيلين متعاقبين، أحدهما زاملته والآخر تحول من تلميذ نجيب إلى أستاذ لأجيال، ضمت، في ما ضمت، بعض أبنائي؛ وبعض أحفادي يفتخرون بأنهم نهلوا من غزير علمه.

وبحثاً عن نقطة بدء أعود إلى عام ١٩٦٣ حينما كنت أقوم بجولة أفريقية ـ أوروبية، من أجل جمع مادة تعينني على أن أنهض بمهمتي كأستاذ لأساليب التخطيط في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط لأفريقيا (IDEP) بدكار عند نشأته... فمن بين لقاءاتي في باريس كان لي لقاء مع المفكر الكبير شارل بتلهيم، وإذا به خلال حديثه معي يشيد بعلم «مسيو سمير أمين» ويستشهد بآرائه، فأصابني الفخر والزهو لأنه أحسن تقديرَ أحد زملائي وبني وطني... وكان محقاً في تقديره آنذاك، وهو ما أثبتته العقود الخمسة التالية.

وفي تلك الجولة زرت مالي وقضيت بعض الوقت في مكاتب التخطيط بضاحية كولوبا للعاصمة باماكو، برفقة سمير الذي كان يعمل بدعوة من زملاء دراسته الماليّين الذين تولوا شؤون التخطيط في بداية عهد مالي بالاستقلال، فكان لهم خير معلم ومرشد. وما زلت أذكر المسطرة الحاسبة التي كان يبني بواسطتها جداول الموازين السلعية، ليثبت أنه رغم ضعف الإمكانات المادية والبشرية، تستطيع الدولة الناشئة، إذا توافرت لها قيادة حكيمة، أن تطبق أحدث الأساليب العلمية بأدوات ووسائل مبتكرة. وشاركته بعد ذلك في تدريس المادة عينها في المعهد الأفريقي، هو للمتحدثين بالفرنسية، وأنا للمتحدثين بالإنكليزية.

وساهم كلانا في خدمة الدول الأفريقية، في فترة كانت مصر عبد الناصر ترفع علم العروبة، وتحمل لواء أفريقيا حديثة الاستقلال، وتنادي باشتراكية إنسانية تقضي على الاستعمار بثوبيه القديم والجديد، وتقف على قمة الحياد الإيجابي إزاء القوى المهيمنة على مقاليد العالم. وأعتقد أننا معاً استطعنا بناء جسور غير قابلة للانفصام بين شمال القارة وجنوبها، فكانت الدعوة إلى الوحدة الأفريقية الشاملة. وعدت إلى مصر بعد انقضاء فترة إعارتي، بينما استمر سمير في مهامه العلمية والعملية مسانداً للمعهد وناصحاً للرئيس الأديب ليوبولد سنغور رئيس السنغال. وواصل المسيرة مع منتدى العالم

الثالث قائداً لفرعه الأفريقي، يلتقي من حين لآخر مع قرينه إسماعيل صبري عبدالله الذي أدار دفة المنتدى وفرعه الشرق أوسطي. وساهم مع زملاء (فوزي منصور وحلمي شعراوي وغيرهم) في بناء مراكز للبحث التنموي وللدراسات الأفريقية. ولكن لم يشغله هذا قَطّ عن مواصلة الإضافة للفكر الاشتراكي ليكون صنواً لكارل ماركس في القرن العشرين، وليضيء الطريق أمام التجربة الصينية التي انتهجت منهجاً خاصاً بها، وقامت بتطويره لتتحول إلى قمة تقف موقف الند من الصرح الأمريكي الذي قاد مسيرة الرأسمالية الشرسة.

وكما كانت سعادتي غامرة بالثناء على سمير من مفكر أوروبي، فإنها كانت بالقدر نفسه عندما استمعت إلى ثناء على جودة عبد الخالق من أستاذ كندي عربي هو العضو المعضد للجمعية عاطف قبرصي، حين زارني في بغداد عام ١٩٧٠، أثناء قيادتي فريقاً للأمم المتحدة يساعد العراق العزيز على تخطيط التنمية، فكان أول ما استهل به اللقاء قوله: «كم كنت أتوق لرؤية الشخص الذي استطاع أن يمكّن جودة بخلفيته الأدبية من التحول إلى دارس متميز، ثم أستاذ لمادة الاقتصاد القياسي (التي أطلق عليها القياس الاقتصادي... ولعل هذه نقطة الخلاف الوحيدة بيننا)»... وكانت إجابتي أن الفضل لا يعود إليّ بل إليه هو... فأنا قدمت له ما أعلم... وهو أجاد في ما لم يكن يعلم.

ولم يكن نبوغ جودة في هذا العلم قاصراً على الدراسة، بل أظهر تفوقه في التطبيق العملي في مجال تخطيط التنمية ضمن المجموعات البحثية التي عملت معي في بداية نشأة معهد التخطيط القومي في أوائل الستينيات. وكان من أعز المناسبات عندي تلك التي ألقي فيها بحثاً في مؤتمر أو ندوة ويقوم بالتعليق عليه وانتقاده بعلمية فائقة... أشهد أن الصواب كان حليفه فيها غالباً.

وهكذا فرغم أنه كان ـ ولا يزال ـ يناديني بـ «أستاذي العزيز»، فإنه تحول إلى أستاذي القدير، محققاً لي أمنيتي الأسمى في الحياة العلمية، وهي أن أسهم في بناء جيل جديد يتفوق على سابقيه... فهذا هو شأن التقدم المستدام ومؤشر الارتقاء المتواصل. ولعل أقسى انتقاد وجهه إليّ هو مقاطعتي عندما قبلت تولّي شؤون وزارة التخطيط في ١٩٧٦، إذ كان يربأ بي أن أتقلّد منصباً في عصر شهد حقبة الردة على المسيرة الثورية التي قادها عبد الناصر. ولكنه عاد يتواصل معي عندما لمس صلابتي في مواجهة برامج البنك والصندوق الدوليين، التي دفعت البنك إلى أن يوفد اليهودي التركي بنجنك لكي يطمئن إلى إنهاء عهدي بالوزارة قبيل عقد نادي باريس في منتصف أيار/ مايو ١٩٧٧.

وظللت أتابع بعد ذلك إنتاجه العلمي الغزير، الذي تم بعضه في فترات قضاها في أمريكا، غازياً الأسد في عرينه، تناول فيها بعض مظاهر التحولات الجذرية التي شهدها الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين، والسياسات اللاإنسانية التي أتى بها توافق واشنطن. وحينما هبّ شباب مصر بثورتهم في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ساندهم جودة بكل قوة وحمل لواء شعارهم الأسمى (العدالة الاجتماعية)، ولم يتردد في حمل مسؤولية أشفقتُ عليه منها وفاءً لأفكاره ومعتقداته التي عاش بها ومن أجلها، وأقحم الشعار في اسم الوزارة التي تولاها لكي يجعله اسماً على مسمى.

لقد كانت تلك شجاعة فائقة منه ولكنها ليست غريبة عليه... فالشخص الذي يلتزم جادة الحق لا يخشى فيه لومة لائم. وحينذاك أشفقت عليه من ثقل المسؤولية في سياقٍ سادت فيه مفاهيم خاطئة عن مضمون المرحلة الانتقالية وانطلقت فيه قوى الثورة المضادة، الداخلية والخارجية، لكي تضرب الثورة في أعز أمانيها وهي تحقيق عدالة اجتماعية غابت أكثر من أربعة عقود، ومع ذلك فقد صمد إلى النهاية وفرض مفاهيم وأساليب لو قيّض لها الرسوخ لكانت أسطع دليل على نجاح الربيع العربي، ولفرضت نموذجاً يحتذى، يهز أركان نظم استبدت بالشعوب العربية ووأدت حلم العروبة في وحدة الهدف والصف معاً. وكان تركه المنصب مطلباً أساسياً حتى تنحى الدولة منحى آخر لم يدر لحظة بخلد القائمين بالثورة ومؤيديها. واستعدت حينذاك اللحظات التي عشتها بعد أن نفضت عن كتفيّ وزر الوزارة. وكما كان قبوله المنصب وساماً على صدر الوطن، فإن تركه إياها شاهد على صدق النية وقوة العزيمة.

الأخوات والإخوة

كم كنت أود أن أمضي في تعداد مآثر الزميلين العزيزين، متفقين في المنحى الفكري، أحدهما بمنهجه الفكري الفلسفي، والآخر بأسلوبه التحليلي العلمي... ولكني لا أشك لحظة في أنكم ستضيفون الكثير. وأختم بالتعبير عن شكري للزملاء أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يخيّبوا ظن المجموعة التي أسهمت في إنشاء الجمعية، والتي ضمت أشخاصاً آمنوا معي بأن العرب أهل لتنمية مستقلة بالاعتماد الجماعي على النفس... وأرسل دعواتي بالرحمة إلى أرواح إبراهيم سعد الدين وإسماعيل صبري ويوسف صايغ، وتمنياتي بالصحة ونوال الآمال للراعي الأكبر للجمعية، قبل وبعد نشأتها، خير الدين حسيب، الذي ظل علم العروبة عالياً شامخاً بيديه.

تمنياتي الطيبة لكم جميعاً، وأرجو أن يمتد بكم جميعاً العمر، إلى أن يستردَّ الوطن العربي عزته وكرامته ويحقق وحدة تضعه في الموضع اللائق به، وتمكّنه من الإسهام في بناء عالم جديد ما زال يشهد تطورات غير محدودة الآفاق، تحكمها المعرفة التي هي نتاج إبداع المفكرين، وفي مقدمتهم الاقتصاديون العرب، أمثال سمير أمين وجودة عبد الخالق.

وأستودعكم الله بكل خير.

* * * * *

وعلى شرف د. سمير أمين قرأ حلمي شعراوي سيرته العلمية التي استعرض فيها محطات عمره وأبرز إسهاماته كما يلي:

تكريم سمير أمين

السيدات والسادة

أشعر أن عليَ أكثر من واجب للشكر، شكر الأصدقاء الأعزاء في قيادة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذين توسموا في إمكانية تقديم عَلَم من أعلام الفكر الاقتصادي السياسي مثل سمير أمين، وشكر سمير أمين نفسه الذي ارتضى لي أن أقف هذا الموقف بخاصة مع اعتذاره لظروف اضطرارية عن عدم وجوده شخصياً بيننا.

وهكذا أجد نفسي، أقتحم عرين الاقتصاديين العرب، وأنا آخر من يُرشَح لهذه المهمة العسيرة، وقد رحت أبحث عن سبب أبرزه للحاضرين لتبرير فعلتي هذه بقبول تقديم

سمير أمين في مناسبة احتفالية بهذه القيمة لتكريمه من قبل منتدى بهذا الشموخ!

تصورت السبب راجعاً إلى علاقتي به ـ سمير أمين ـ منذ تقابلنا في داكار بالسنغال عام ١٩٧٣، وهو في الأربعين من عمره، يدير مركزاً دولياً تابعاً للأمم المتحدة، معنياً بالتنمية الاقتصادية والتخطيط (في العالم الثالث) باسم (IDEP)، ويومها فاجأني بإعداده ندوةً في دار السلام بتنزانيا عن الصراع الطبقي في أفريقيا... فاستهولت الأمر، وأنا القادم من بلد يتحول فيها ـ منذئذ ـ تركيبها الاجتماعي كله إلى ما لم نحمد عقباه! وتصادقنا على السراء والضراء منذ ذلك الحين... راح هو يسهم في تأسيس «المجلس الاجتماعي للبحوث الاجتماعية» ـ كوديسريا ـ ومنتدى العالم الثالث، ورحت أنا إلى دار السلام ولاغوس في جهد لإنشاء الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ومع تأسيس الجمعية الأفريقية بمصر.

كنا نناقش، ما وراء تحركاتنا جميعاً من فكر، لنجد أن موجة التنظيم الواحد في بلداننا آخذة في الانحسار، ولا بد من مساهمة المثقفين التقدميين في الحراك الجديد الذي قد ينفرد به المحافظون!

لم تكن رحلة سمير أمين سهلة، فقد عاش صعوبات اليسار في مصر طوال الوقت منذ أزمة اليسار مع الناصرية، (وقد سجل هذه الرحلة بنفسه في أكثر من مجلد) إذ غادرها للتعلم في باريس ١٩٥٤ بينما هو عضو نشط في حزب «الراية» الشيوعي، وتكررت الأزمة إلى حد فتح السجون للجميع فتسلل هارباً ١٩٥٩، ليكتب عن مصر، ويدرس ويقوم بالتدريس في السوربون، وليتواصل مع الحركة الفكرية اليسارية الوطنية والعالمية، تفهماً للمسار الخاص للتجربة السوفياتية، وتطلعاً للدلائل الجديدة للتجربة الصينية، وتحليلاً لتجارب الشيوعيين الأوروبيين، وتطورات الماركسية في العالم الثالث. وبينما يأتي خبيراً للتنمية في مالي وغينيا وغانا أوائل الستينيات، فإنه يدير حلقات النقاش في أوروبا مع جوندار فرانك، وأريجي، وفاليرشتاين، وهو يضع مبكراً فكرته عن التراكم الرأسمالي ودور المركز والأطراف فيه كخلفية لبشائر حركة التحرر الوطني ومن أجل مستقبل مختلف للاشتراكية، وليس مجرد التمهيد لتطوير التبعية او مدرستها التي انتقدها لاحقاً ولا يؤكد تأسيسه لها.

لم يكن سمير أمين مجرد عالم الاقتصاد، أو حتى الاقتصاد السياسي الذي يحرص كثيراً على مسماه هروباً من عالَم الاقتصاد البحت وعلمائه الذين يعتبرهم سمير أمين خبراء النظريات الاقتصادية الرأسمالية وحسب، وإنما وجدت في سمير أمين، وتابعته، مفكراً عالمياً، معنياً بالفلسفة، والسوسيولوجيا، والثقافة وعلم الاجتماع الديني، وذلك خلال بلورته لتطور المجتمعات، ومراحل التاريخ، والتصدي للنظريات الكبرى نقدياً بما شمل الماركسية، والعالمثالثية، والصراع الحضاري، بمنهج لا يحترز كثيراً من المغامرة الفكرية التي منحته قدرة على الرؤية المستقبلية المبكرة، والتي بدت في القول بعسكرة العولمة إلى عودة الاستقطاب أو تعدد الاقطاب المتصارعة تدريجياً.

كتبتُ عنه لإحدى المجلات العربية ـ **الطريق** (بيروت)ـ مقالاً في أوائل هذا القرن (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢) أتساءل فيه: لماذا تأخر وصول سمير أمين إلى الوطن العربي؟ وبخاصة في المشرق، أي لماذا لم نردده كثيراً

مع أسماء شهيرة أخرى إلا في أواخر الثمانينيات، رغم وجود بعض ترجمات لأعماله هنا وهنالك، وكانت قد بلغت حين كتبت ذلك حوالى الثلاثين عملاً هاماً. لم أجد السبب في قلة اهتمامه مثلاً بالواقع المصري، وهو الذي اهتم مبكراً بتطور المؤسسة الاقتصادية المصرية، فأصدر دراسة في التيارات النقدية والمالية في مصر (١٩٥٧) ثم بالتطور السياسي الاقتصادي في ما كتبه باسم مستعار عام ١٩٦٠ عن «مصر الناصرية» نشر باسم «حسن رياض» في باريس عام ١٩٦٣ وترجمته الإدارة المصرية لحاكميها فقط في ذلك الحين، حتى نشر مؤخراً مع وثائق أخرى باسم «حول الناصرية والشيوعية المصرية» (٢٠١٣). وظل يتابع ويكتب عن مصر حتى صدر له كتابه **ثورة مصر** عام ٢٠١١، كنص هام نقلت عنه المصادر العالمية حول ما حدث وما زال يحدث في مصر.

لا مجال للعودة هنا لتأخر وصول سمير أمين إلى الوطن العربي، فقد وصل قوياً بترجمات لأعماله الثلاثين تقريباً. وكان أحدها في مصر عام ١٩٩١ يبدو رداً متكاملاً عما حدث، فعنوانه: «من نقد الدولة السوفياتية إلى نقد الدولة الوطنية: البديل الوطني الشعبي...». ويمكن للقارئ أن يفهم أثر نقده المبكر للاشتراكية السوفياتية، وفهمه الخاص للدولة الوطنية الشعبوية وقيادتها، ليدرك سبب حرماننا من حضوره المباشر لبعض الوقت. ووصل سمير أمين عضواً ثم رئيساً لمركز البحوث العربية والأفريقية الذي شرفت بالمشاركة في تأسيسه وإدارته.

ومثلما أُعلن «منتدى العالم الثالث» في داكار منذ عام ١٩٧٦ في إطار جامعة الامم المتحدة ليديره سمير أمين ويبقى هناك متنقلاً بينه وبين القاهرة حتى الآن، فقد أعلن تأسيس «المنتدى الاجتماعي العالمي»، مقابلاً قوياً لمنتدى «ديفوس» الاقتصادي، ومنذ قيامه، يشارك سمير أمين في تنظيمه سنوياً بعد انطلاقته الكبرى من «بورتو أليغري» عام ٢٠٠١، وليتبلور الجدل الفكري داخل هذا المنتدى حتى يعلن سمير أمين ونخبة من كبار المفكرين العالميين قيام «منتدى البدائل العالمي» خلال ندوة فكرية كبرى انطلقت في القاهرة وبمقر مركز البحوث العربية والأفريقية عام ٢٠٠٢. وصدقوني أننا لم نستطع إصدار بيان باسم «إعلان القاهرة للبدائل العالمية» خوفاً من قمع الدولة الأمنية الراسخة في ذلك التاريخ.

لم تكن رحلة سمير أمين سهلة، لأنه لم يختر الطريق السهل الذي يسكن إلى نظرية ثابتة، ويتمترس للدفاع عنها... فهو المحلل لتمركز الرأسمالية وسيطرتها الإمبريالية العالمية، بقيادة أو انفراد الولايات المتحدة، ليعود في وقت لاحق إلى القول بهيمنة «ثالوث» الإمبريالية الجماعية من الولايات المتحدة ـ أوروبا ـ اليابان... وبينما العالم الثالث عنده أساس التحرر الوطني لفترة، وإذ به يطور القول إن عالم الجنوب ليس هو «الثالث» فقط لأن «الثالث» بات ينقسم بدوره بين الدول «البازغة» والعالم الرابع... وليقدم في أكثر من دراسة عميقة وشيّقة معالم صعود البازغين وعقبات المتعثرين.

والأساس في ذلك هو تصور سمير أمين المسبق عن مرحلة «مشروع باندونغ» (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥) والتي شكلت فيها دوله الناهضة المواجهة الاولية مع الإمبريالية العالمية بأشكال مختلفة من المقاومة والمبادرات الاستقلالية للشعوب بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٠. والتي أعقبها تغير أو تحديث أساليب الإمبريالية في السيطرة وسطوتها على النظام المالي المعولم، أو

ما أسماه التمييل أو الأمولة (financialization) وعلى احتكار أسلحة الدمار، ومناهج ترسيخ إمبراطورية الفوضى، ما أضاع زخم مشروع باندونغ ليشهد عالم الجنوب تطورات من نوع جديد، مع تحرك البازغين الجدد، ولينتهي سمير أمين إلى أنه على شعوب التخوم أن تقوم ببناء اقتصادها الوطني بالاعتماد على الذات مع فك الارتباط، مستندة إلى التجمعات الإقليمية وإلى كتلة الجنوب ككل، وأنه لا يمكن ذلك إلا بالتوجه نحو الاشتراكية، وأن عليها أن تتحرر من الوهم البديل وهو «اللحاق» في إطار النظام الرأسمالي المعولم.

و«البازغون» عند سمير أمين هم التحدي الأساسي للرأسمالية التي لا تشكل عنده إلا مرحلة عابرة في التاريخ، لأن المستقبل بحكم التفاعلات العالمية سيكون للاشتراكية ولو على المدى البعيد. ولذلك يعطي سمير أمين أهمية لفهم الأزمات العالمية على أسس هذا التفاعل، ليقول إن الأزمات الأخيرة ١٩٨٠ـ٢٠٠٨ لم تكن أزمات مالية ولكنها أزمة الرأسمالية الإمبريالية نفسها؛ والخروج منها لا بد من أن يكون بالضرورة خروجاً من الرأسمالية المتأزمة وليس من أزمة الرأسمالية. والعولمة «المنتصرة» التي بدت أنها تحميها تتعرض بدورها لأزمة تعدد الاستقطاب وليس لصعود خط العولمة المستمر منذ خمسة قرون، إذ كلما بدت أنها تحقق «نهاية التاريخ» بدت في مواجهتها مؤثرات ثورية تهز قوائمها بشكل ملحوظ مثل ثورات روسيا والتحرر الآسيوي الأفريقي، وحركة بزوغ القوى الجديدة على الصعيد العالمي.

إن تحليل سمير أمين الدائم لخريطة النظم العالمية، هو شاغل واجب، يلقي هو نفسه ببعض أبعاده ليفكر فيها مثقفو بلدان الجنوب وحركاتها الوطنية الشعبية، لأن سمير أمين يقول دائماً، إنه ليس مفكراً في الاقتصاد السياسي بقدر ما هو ناشط أيضاً على مستوى عالمي، لأن حركة التحرر من الإمبريالية العالمية الجماعية، هي أيضاً حركة عالمية جماعية بالضرورة، والعلوم الاجتماعية عنده ـ عالم مفتوح لا تحكمه الحتمية الفيزيقية التقليدية ـ مثلما أن أفق الاشتراكية مفتوح لاحتمالات عديدة واجتهادات نقوم بها جميعاً.

لعل انشغاله بالفكر النظري إلى جانب كل تلك القضايا العالمية والعملية هو ما جعله يعود مؤخراً لإصدار كتابه **قانون القيمة المعولمة** (٢٠١٢)، تطويراً لأفكار عالجها مبكراً في قانون القيمة والمادية التاريخية، وهدفه مثل ـ ماركس ـ بالأساس هو إقرار نظام عقلي وفلسفي لانتقاد العالم «والنظام»، وأظن سمير أمين بذلك يحرص على اعتبار أن الماركسية بلا ضفاف، وأن الديالكتيك هو أداة المادية التاريخية لهزيمة مناهج الاقتصاديين الرأسماليين.

لعلي أستطيع هنا أن أقول إن هذه النظرة الديالكتيكية حكمته وما زالت تحكمه كثيراً في تحليلاته، بخاصة عن التجربة الصينية، ولا يسمح الوقت للغوص في هذه التحليلات التي يعطيها قدراً كبيراً من اهتمامه باعتبار أن وجود ربع البشرية في الصين مسألة تهم الإنسانية كلها بالطبع، وهو يفتح لها آفاقاً، ويذهب ويغدو إلى عوالم المتغيرات الصينية، ليبقى الأمل هناك في تطور مختلف. سؤاله الدائم في الحالة الصينية قد تم بالطبع منذ كتب عن الماوية، لكن كتابه الأخير **اشتراكية القرن** (٢٠٠٨)، كما في كتابات له منذ ١٩٨٠ عن: الماوية والتحريفية وما أعده مؤخراً للنشر عن الصين وسؤاله حول ما إذا كانت اشتراكية السوق مرحلة في التحول الاشتراكي

الطويل أم طريقاً مختصراً نحو الرأسمالية؟ ويميل سمير أمين في النهاية ـ إذا نجحت أنا في تفسيره ـ إلى القول بإمكان بقاء الصين ذخراً لمستقبل الاشتراكية ولو في المدى البعيد الذي يراه دائماً لأفق الاشتراكية ـ خلافاً لتصورات الاشتراكية الدولية الثانية أو الثالثة.

وفي تقدير سمير أمين أن بقاء أشكال من الملكية الجماعية وتيسر وصول الفلاحين للأرض في حل صعب للمسألة الزراعية عند الآخرين وبقاء قيم الاشتراكية الموروث بعمق عن الماوية، وتبادلها مع متطلبات التراكم ذي الطبيعة الرأسمالية يجعله يقول «إن الوقت لم يفت لكي يؤثر النضال الاجتماعي في الصين على تطور لم يحسم بعد! «بما يبدو أنه يرجعه لبقاء الحزب الشيوعي في السلطة، وإن كان لا يتردد عن التساؤل حول إمكانات استمرار عملية المقرطة!

لسمير أمين وتحليلاته المعمقة في الواقع العالمي والمحلي اجتهادات نافذة لا تغفلها عين. وتحتل مصر مثل الوطن العربي مكانتها في هذه الاجتهادات، وهو الذي بدأ مبكراً بالكتابة عن مصر الاقتصادية والناصرية، وعرج على تحليل مدقق ما زال مقروءاً عن بلدان المغرب، وعن الدولة، والمجتمع في الوطن العربي بمساهمة وإشراف على سلسلة منها نشرها مركز البحوث العربية والأفريقية، وهو مساهم أساسي في تحليلات عن ثورة مصر ما زالت جديرة بالقراءة.

حذر سمير أمين في ما كتبه عن ثورة مصر عام ٢٠١١ من طبيعة التحالفات التي قد تلتف على الثورة، ومن الاحتمالات الكبيرة لحدوث النمط الباكستاني وليس ـ حتى ـ النمط التركي، بل إنه طور التحليل مؤخراً لينشر دراسة عن فشل تجارب الإسلام السياسي في باكستان وتركيا وإيران معاً. ليضمنه كتابه المعد للنشر كطبعة ثانية عن **ثورة مصر**، بنظرة متشائمة ـ في تقديري ـ ليست من طبعه.

ولسمير أمين اجتهاداته في سوسيولوجيا الدين والوضع الثقافي الاجتماعي للأديان الثلاثة وفي كتابه **أزمة المجتمع العربي: نحو نظرية للثقافة**، يبرز رأيه حول الإسلام السلفي باعتباره مثالاً للتمركز الأوروبي حول الذات معكوساً، لان الرفض الإسلامي لنمط غربي متفرد وثابت طرح مقابله نمطاً دينياً أصولياً ثابتاً بدوره، فارضاً تصورات لهوية جامدة تمثل تمركزاً معكوساً حول الذات بدوره، خلافاً لأي فكر اجتماعي يسهم في تطور المجتمعات وإبداعها الحضاري، ولتنتهي الحركة السلفية هذه إلى غطاء للإسلام السياسي الذي لم يجد حرجاً في موقفه المضاد للثورة في مصر متعاوناً مع الغرب والرجعية (**ثورة مصر ٢٠١١**).

إن التعرض لتقديم سمير أمين ليس مسألة سهلة، فما بالكم وأنا أقدمه في محفل مثل هذا يعج بعارفيه وناقديه ومحبيه... لكنني قصدت الاقتراب به لجمهور آخر من الشباب والقوى الصاعدة في هذا البلد القلق، أحيلهم على أحاديث سمير أمين العالم والناشط، بأمل أن يصل قريباً ليكون وسطهم، وبأن يعودوا بأنفسهم لأكثر من أربعين مؤلفاً وأكثر من مائتي بحث معظمها الآن بالعربية إلى جانب ما نشر بالفرنسية والإنكليزية والصينية وعديد من اللغات الأخرى لمن استطاع إليها سبيلاً.

وإني لأكرر شكري على منحي هذه الفرصة التي آمل أن أكون قد وفيت فيها ببعض

ديني للأصدقاء ولسمير أمين بما قدمته من جهد متواضعً خلالها. وختاماً تقبلوا مودتي.

قائمة كتب سمير أمين المنشورة باللغة العربية

- **دراسة في التيارات النقدية والمالية في مصر عام ١٩٥٧**. القاهرة: الجامعة العربية، مركز الدراسات العربية العليا، ١٩٥٩.
- **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة وتحقيق حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٣.
- **التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة**. ترجمة عادل عبد المهدي. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤.
- **التطور اللا متكافىء**. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
- **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨.
- **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية**. ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- **قانون القيمة والمادية التاريخية**. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
- **المغرب العربي المعاصر**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
- **الاقتصاد العربي المعاصر**. ترجمة ناديا الحاج. بيروت: دار الرواد، ١٩٨٢.
- **أزمة الإمبريالية أزمة بنيوية**. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.
- **علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣.
- **الماوية والتحريفية**. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.
- **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩)
- بالاشتراك مع فيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)**. ترجمة ظريف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- **الأمة العربية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.
- **الأمة العربية**. الجزائر: SNED، ١٩٩٠.
- **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩.
- **بعض قضايا للمستقبل**. بيروت: دار الفارابي؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.
- **إمبراطورية الفوضى**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.
- **من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية**. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢.
- **التمركز الأوروبي: نحو نظرية للثقافة**. الجزائر: دار سلسلة صاد، ١٩٩٢.

- **سيرة ذاتية فكرية**. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣.
- **حوار مع سمير أمين** (حلمي شعراوي). دمشق: دار كنعان، ١٩٩٤.
- **في مواجهة أزمة عصرنا**. القاهرة: دار سينا، ١٩٩٧.
- **نقد روح العصر**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨.
- **مناخ العصر: رؤية نقدية**. القاهرة: دار سينا، ١٩٩٩.
- **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**. ترجمة وتحقيق فهمية شرف الدين. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٢.
- **مستقبل الجنوب في عالم متغير**. بيروت: دار الأمين، ٢٠٠٢.
- **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**. بيروت: دار الفارابي. ٢٠٠٣.
- **الفيروس الليبرالي**. بيروت: مركز البحوث العربية؛ دار الفارابي، ٢٠٠٤.
- **مذكراتي: ماض لحراسة المستقبل**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦.
- **مذكراتي: الجزء الثاني**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧.
- **اشتراكية القرن**. بيروت: دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
- **الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين** (تحرير). القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
- **العمال وتحديات القرن الواحد والعشرين**. القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
- **قانون القيمة المعولمة**. القاهرة: دار العين، ٢٠١١.
- **الناصرية والحركة الشيوعية**. القاهرة: دار العين، ٢٠١١.
- **ثورة مصر**. القاهرة: دار العين، ٢٠١١ .

*****

وعلى شرف د. جودة عبد الخالق عضو الجمعية وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة قدم د. سمير مصطفى مساهمته التي حملت عنوان: جودة الذي أعرفه والتي أضاء فيها مسيرته العلمية وإسهاماته الفكرية والأكاديمية.

جودة عبد الخالق
الذي أعرفه

سيرة جودة الموجزة التي أرويها اليوم أستند فيها إلى مصادر مكتوبة وتقديرات ونظرات شخصية. إنها بيوغرافيا علمية موجزة وليست قائمة لصالحات الأعمال والكرامات؛ وهي رصد متسلسل قدر ما استطعت لإسهاماته العلمية. وعلى الرغم من أنها كانت محاولة ممتعة للإمساك بمفتاح شخصية غير قابلة للاختزال والنسيان وخالية من التجاويف السياسية، إلا أنها كانت ورطة ودياً لا يوفى لرجل هو مثال للتأسي والاحترام وسرد لحياة تستحق أن نقيس عليها وبها، وشعاع من ضوء على شخص أراه مسكوناً بالاستقامة والعفة واحترام الآخر.

الاسم يوضع على الشيء ليتميز به. اسمه من الجودة وهو أن يكون الشيء حسناً والجودة

بطن من بني صخر إحدى قبائل شرق الأردن، وهو جودت الصيغة التركية للاسم العربي وهو اسم عائلي في مصر وممّن سموا به (صالح جودت، ١٩١٢ ـ ١٩٧٦) شاعر وصحفي مصري وجواد علي حسني مجاهد مصري قتله الفرنسيون عام ١٩٥٦، وعبد الحميد جودة السحار الأديب المصري.

في شهر نيسان/ أبريل من العام الماضي حل الميلاد السبعون لجودة عبد الخالق وكان بحكم موقعه في وزارة التموين والتجارة الداخلية يعيش حرائق أنابيب البوتاغاز ومشاكل التموين، ولم تشأ إدارة الجمعية أن يمر عيد ميلاده دون تذكر وعرفان وتقدير يليق بعربي ومواطن واقتصادي مخلص وصادق وعاشق لعروبته ووطنه.

ولد جودة بقرية ميت العز (محافظة الدقهلية)، وكان من أوائل الشهادة الثانوية والتحق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عندما فتحت أبوابها ١٩٦٠/ ١٩٦١ وتخرج في عام ١٩٦٤ وكان أول دفعته. في الكلية التقى رفيقة دربه وشريكة عمره كريمة كريم، وسافرا سوياً إلى كندا حيث حصل على درجة الماجستير من جامعة «برتيش كولومبيا» (British Columbia) عام ١٩٧٠ وعلى درجة الدكتوراه من جامعة ماكماستر ١٩٧٤.

فى كلية الاقتصاد أنفق جودة جهده في بناء جيل من الاقتصاديين الذين يملكون مهارات التنظير الاقتصادي وأسلوبية التنمية ومجالات الاقتصاد التطبيقي وأعلن منذ البداية أنه من أنصار تشابك العلوم والمعارف الإنسانية كافة على رجاء اكتشاف خير الحلول للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعي. لقد انتبه إلى وجود تشابكات بين تلك العلوم، ما دعاه إلى الاهتمام بالبناء العام لعلم الاقتصاد، أي بالمعرفة الاقتصادية بقدر اهتمامه بمضمون البناء الاقتصادي وأبعاده الاجتماعية والسياسية وكتلته التاريخية.

منذ البداية أعلن جودة أنه ينتمي إلى يسار يجدد دماءه لكي يبقى جديراً بقيادته وحسن إدارته للحياة وغير متناقض مع الديمقراطية، وقرر أن يكون اقتصادياً مقاتلاً (Militant Economist) يعرف إلى أين يمضي بلده؟ وما هو مستقبل الحياة والرفاهية على أرضه؟

في منتصف السبعينيات كانت مصر خارجة لتوها من سنوات الحرب العجاف التي احترقت فيها بالنار وكافحت من أجل عبورها وانتصارها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبدأ مع صحبة من زملائه ما عُرف لسنوات بـ «مؤتمر الاقتصاديين المصريين» تحت مظلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، وشارك بحماسة وهمة في بناء تراث حواري وبنّاء من أجل الاقتصادات العربية في مرحلة التحول منذ عام ١٩٧٦ عندما انعقد مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية» مع إسماعيل صبري وإبراهيم سعد الدين وإبراهيم العيسوى الذي خرج في سفر يحمل العنوان السابق. وتولى منصب الأمين العام للمؤتمر في سنواته الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) مع رئيس المؤتمر المرحوم إسماعيل صبري وكان ساحة فكرية لكل ألوان الطيف الاقتصادي أغنت الحياة الفكرية والعلمية الاقتصادية في مصر. واستمر انعقاد المؤتمر لأكثر من ثلاثين دورة نوقشت فيها طائفة متنوعة من التحديات والقضايا والسياسات الاقتصادية لمصر والوطن العربي والعالم ككل.

في عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كان لجودة وجمهرة من الاقتصاديين المصريين الآخرين (من أمثال جلال أمين ومحمود عبد الفضيل وإسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم العيسوي) وطابور من طليعة اليساريين المصريين منها وجهة نظر مغايرة؛ فحرر سفراً بعنوان: **الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل**؛ صدر عام ١٩٨٢ ـ مع إبراهيم العيسوي وجلال أمين، رمزي زكي، كريمة كريم، عادل حسين، محمد علي رفعت، محيا زيتون، هبة حندوسة، ضمّنه رؤيته وتقييمه لنتائج الانفتاح وآثاره في الاقتصاد المصري وكانت خلاصة رأيه: أن ما حدث لم يكن انفتاحاً على العالم بعد انغلاق؛ فمصر لم تعرف الانغلاق أبداً مثل فترة محمد علي وشق قناة السويس وحتى بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ظل رأس المال الوطني مبقياً على علاقته بالخارج حتى إعلان التحولات الاشتراكية. بل توجه نحو الشمال الغربي، وأن رأس المال الذي تدفق نتيجة الانفتاح محدود إذا قورن بحاجات الاستثمار آنذاك (٩ بالمئة من الاستثمارات الكلية عام ١٩٧٩)، كما أنه تركز في قطاعات الإنتاج الخدم [والهامشي] وعزف عن الصناعة والزراعة، كما أن ما حصلت عليه من تكنولوجيا قليل وغير ملائم لظروف مصر ومكلف اجتماعياً واقتصادياً. لقد كان في رأيه قليل الحصاد.

لقد كان رأس المال الذي سعت الحكومة لاجتذابه هو رأس المال المصري بالضرورة وليس رأس المال الأجنبي وأنه تمخض في معظم الحالات عن جلب لاستيراد ومنتجات التكنولوجيا وليس التكنولوجيا نفسها وبخاصة تكنولوجيا الاستهلاك.

كذلك نشر مقالة بعنوان: «التطلع إلى الخارج أو التحول نحو الشمال والغرب: في المضمونية والأبعاد الخارجية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ١٩٧١ ـ ١٩٨٠» (Looking Outside, or Turning Northwest? On the Meaning and External Dimension of Egypt's Infitah, 1971-1980).

لقد ظن الكثيرون أن الانفتاح إنهاء لعلاقة طويلة مع الاتحاد السوفياتي وإنهاء لسيطرة القطاع العام على الاستثمار المصري وردة على سياسات عبد الناصر بعد نصر مصر على شواطئ قناة السويس وفي سيناء. لقد واجه الانفتاح كثيراً من تعقيدات مصر الاقتصادية والاجتماعية: الإدارة الحكومية غير المرنة وعدم المواءمة بين مهارات العاملين في قطاعات الدولة (الصناعة والزراعة والخدمات) واحتياجات المرحلة. واستبدل التضامن مع محدودي الدخل بمصالحة الدولة لقاعدة الأغنياء الذين اختمرت قاعدتهم في زمن لاحق وتم منحهم الأراضي والوكالات التجارية. لقد كان خطوة غير واقعية تمت برمجتها بشكل متسرع وكان محتماً أن لا يؤتى حصاده. وكان من نتائجه تظاهرات ١٨، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

ونشر أيضاً دراسة أخرى بعنوان: سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر: مساهمتها في الاستثمار وآثارها على العدل الاجتماعي: (١٩٨٢) تضمنها كتاب **الدول الغنية والدول الفقيرة في الشرق الاوسط** الذي حرره مالكوم كير وسيد ياسين.

ونشر أخرى بعنوان: سياسة الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) سنة ١٩٨١ في كتاب حرره

سعد الدين إبراهيم بعنوان **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**.

ودراسته عن: أهم انعكاسات سياسة الانفتاح الاقتصادي على التحول الهيكلي للاقتصاد المصري (١٩٧٨) في المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين.

وهكذا لم يكن جودة يمثل غلاً اقتصادياً ضد الانفتاح وطابعه الاقتصادي والاجتماعي، لكنه كان يعبّر عن حسّ وطني ومثل مع آخرين آنذاك حائط صد ودفاع والتزاماً عملياً وأخلاقياً بشرح شرور الانفتاح وإعطاء فوائده للمحظوظين دون المحرومين.

لقد طرح جودة أفكاره حول مدى الإنصاف ومستوى المعيشة والفقر وسياسات التوزيع من خلال كتابين عن مصر والسودان وعدد من الدراسات عن سورية والبحرين.

كتب عن الفقر وتوزيع الدخل والسياسات والبرامج المقترحة للحد من حدوث الفقر في بلده مصر: **الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر** عام ١٩٩٣، (*The Political Economy of Income Distribution in Egypt*).

وفي السودان: «السياسات الكلية لتخفيض الفقر في السودان» عام ٢٠٠٦، (Macro» Policies for Poverty Reduction in Sudan», UNDP June 2006).

وفي سورية: «السياسات الكلية لخفض الفقر في سوريا خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠،» عام ٢٠١٠، («Macro Economic Policies for Poverty Reduction in Syrians, Five Year Plan, 2006-2010» UNDP).

في كتاباته عن المساواة يشير جودة إلى نوع من العدل أو المعاملة المنصفة لأنه يرى أن المساواة بمعنى التماثل هى ادعاء الحقيقة. والإنصاف هو قوة الدفع الكبرى في ما بعد الثورات. وفي حديثه عن السياسات الكلية الرامية إلى تقليل حدوث الفقر فإنه يشير إلى مساواة الفرصة، وهذا كما يراه جودة يمكن تحقيقه من خلال الإسراع المطرد بوتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخاصم إنتاج التفاوت المدمر وحل الأخير يمكن إنجازه من خلال التخلص من الأعباء ووقف ارتشاح المنافع الاجتماعية لمن لا يستحقونها.

لقد تجول جودة في بلدان كثيرة وخالط أناسا كثيرين وفهم من خلال عمله مع مؤسسات دولية كثيرة أن الفقر هو أفصح صور الحرمان البشري، وفهم أن سياسات إعادة التوزيع بالنسبة إلى الدول الديمقراطية هى أكثر المقاربات فاعلية لوقف آليات الإفقار التي تتبناها استراتيجيات التنمية الاقتصادية المشوهة. ومن أجل هذا يؤكد في تحليلاته:

١ ـ أهمية الفهم متعدد المذاهب لظاهرة الفقر في البلد المعني باستئصال شأفة الفقر أو خفضه على الأقل.

٢ ـ أن الحياة اللائقة هي مطلب أخلاقي وإنساني.

٣ ـ أن قضية العدل الاجتماعي في بلد مثل مصر يعاني محدودية الأرض الزراعية والحمولة السكانية/ الأرضية الغالية قد استخدمتها حكومات كثيرة كأداة حماسية لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى دون اهتمام جاد تبني سياسات وبرامج تنموية حقيقية وغير مشوهة تهدف

إلى الحد من التفاوتات على مستوى الأقاليم والفئات، ويضيف آخرون: وعلى مستوى النوع.

٤ ـ تصميم نظم شاملة لمراقبة الفقر.

٥ ـ تصميم التدخلات المصوبة (targeted) على الفقراء التي تمنع ارتشاح منافع نظم الحماية الاجتماعية لفئات لا تستحقها.

بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير جاء جودة عبد الخالق وزيراً لحقيبة التضامن والعدالة الاجتماعية في الفترة من ٣١ كانون الثاني/ يناير إلى ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١١، واختير للحقيبة نفسها في وزارة عصام شرف من ٣ آذار/ مارس إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ثم في وزارة كمال الجنزوري ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ ـ ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢ وزيراً للتموين والتجارة الداخلية. وبهذا يكون قد استمر مسؤولاً عن إمدادات الغذاء والطاقة لمدة سنة ونصف في بلد بلغ تعداده ٨٢,٥ مليوناً في ١/ ٧/ ٢٠١٢ وربع سكانه تحت خط الفقر ويصل معدل البطالة فيه إلى ١٠ بالمئة وينفذ أعرض برنامج لدعم الفقراء في العالم يتحصل من الأسر المصرية على منافعه؛ فماذا فعل جودة؟ وماذا فعلت مهاراته وتوجهاته وقناعاته؟

لقد زاد توريد محاصيل القمح والأرز عند أسعار مجزية للمزارعين؛ وانحسرت طوابير الخبز؛ ورفع بنك ناصر قروض الفقراء الاجتماعية بتسعين مليوناً من الجنيهات؛ وزادت حدة توزيع أنابيب البوتوغاز بسبب التعدي وارتشح منافع الأخيرة لمصانع لا تستحق الدعم الممنوح لها؛ أخفق جودة في تكوين بناء مؤسسي فعال يقوم على إدارة الدعم بديلاً لمؤسسة الديناصورات وأصحاب المصالح.

الحكومات التي تولى فيها جودة حقائب وزارية والفترة التي قضاها

رئيس الحكومة	الوزارة	الفترة
الفريق أحمد شفيق	التضامن الاجتماعي	٣١ كانون الثاني/ يناير ـ ٣ آذار/ مارس ٢٠١١
الدكتور عصام شرف	التضامن والعدالة الاجتماعية	٣ آذار/ مارس ـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١
الدكتور كمال الجنزوري	التموين والتجارة الداخلية	٧ كانون الأول/ ديسمبر ـ ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢

لقد استحوذت سياسات الإصلاح الاقتصادي بشقيها: التثبيت وإعادة الهيكلة؛ على مساحة كبيرة من كتاباته:

- **الإصلاح الاقتصادي والنمو المرتفع وتوليد التشغيل المنخفض** (٢٠١٢).
- «سياسات التكيف الهيكلي» في: **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** (٢٠٠٦).
- **التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر: إصلاح أم تفكيك للتصنيع** (٢٠٠٤).
- «الإصلاح والتكامل» في: **التكامل الإقليمي والإصلاح** (تحرير نجلاء الأهواني) (٢٠٠٥).
- **التثبيت والتكيف في مصر: النتائج المتداعية والاستدامة**، تحرير راي برش (Ray Bush)، عن مكتبة zed ٢٠٠٢.
- «التثبيت وسياسات التكيف الهيكلي في مصر: إصلاح اقتصادي أم المرض الهولندي؟،» في: **تقييم التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول العربية**، تحرير مهدي الحافظ (١٩٩٩).

- «الإصلاح الاقتصادي: الواجب المنسي،» **المجلة العربية للبحوث الاقتصادية** (١٩٩٧).
- «التكيف الهيكلي، المرض الهولندي: حول الآثار الاقتصادية الكلية برنامج الإصلاح الاقتصادي»، مركز بحوث الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة القاهرة) (١٩٩٥).
- **المشروطية والتكيف الهيكلي والتنمية: حالة مصر**، بالتعاون مع كريمة كريم؛ تحرير أولا في موكل (لندن) (١٩٩٥).
- **برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر: الوصفة التقليدية والبديل في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**، تحرير هناء خير الدين (١٩٩٤).
- **التثبيت وسياسات وبرامج التكيف في مصر**، بالتعاون مع وايدر (wider) (١٩٨٧).
- «تجربة مصر في التثبيت الاقتصادي: الدروس المستفادة وبدائل المستقبل،» **المستقبل العربي** (١٩٨٨).

في كتابه **التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار التصنيع؟** *(Stabilization and Adjustment in Egypt: Reform or De-Industrialization)*، الصادر بالأجنبية عن دار إلغار (Elgar)، والذي ترجمه إلى العربية المشروع القومي للترجمة، يوضح صورة تجارب التثبيت التي اتبعتها مصر في التسعينيات قبل إطلاق سياسة الإصلاح الاقتصادي ومكوناتها، ويوضح أن سياسة الانفتاح التي مهدت الطريق لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي فكت تحالفها مع الجنيه المصري الذي حافظ لزمن طويل على قيمته وتسببت في ارتفاع الدين الداخلي الذي تفاقم في ضوء تزايد الانفاق الاجتماعي وأهم مكوناته الدعم وزيادة عجز الميزان التجاري وتراجع معدلات الادخار والاستثمار ـ وذلك في رصد ودراسة قال عنها د. ابراهيم شحاتة إن على البنك والصندوق الدوليين أن يعيدا النظر في نتائج هذه الدراسة التي أعدت بشكل صلب وعناية لتجنب سقطات برامج الإصلاح الاقتصادي التي أطلقت في بلاد أخرى. ووصفها آخرون بأنها دراسة جديرة بالتصديق وموثوق بها وغير تقليدية في منهجها وتحليلاتها.

وبينما كانت تهمة قناعاته الاشتراكية العميقة، فإنه لم ينزلق إلى التعميم والتحيز لكن كتاباته كانت تصدر عن منهج يرتكز على القياس الصلب، ولم يكتف بالأفكار الشائعة على الساحة الاقتصادية لكنه تجشم مشقة دراستها وتقدير نتائجها كمياً ومن ثم دقة الحكم على جدواها وتوجهاتها ومحاولة التنزه عن العقائدية، وعمل بنشاط على ترسيخ وتطوير تطبيقات الاقتصاد القياسي الذي يراه كتوحيد للنظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات، واستخدم ذلك في علاج المشاكل التي ظهرت في غمار تبني استراتيجيات التنمية الاقتصادية والتخطيط من أجل التنمية في بلده وبعض البلدان العربية مثل:

أ ـ «دالة الإنتاج والإنتاجية في صناعة الألمنيوم في مصر،» في: **الإنتاجية في الاقتصاد المصري**، تحرير سلوى سليمان (١٩٩١).

ب ـ **الدخل والمرونات السعرية لاستهلاك الطاقة في مصر** (١٩٨٨).

ج ـ **تقدير خط الفقر للأسر البحرينية باستخدام مسح الدخل والإنفاق ٨٣/ ٨٤** (١٩٨٧).

د ـ نموذج برمجة خطية مقترح لتحديد مجالات الاستثمار الممكن التوسع فيها وتوفير الأسعار الظلية في تقييم المشروعات في مصر (١٩٧٨).

هـ ـ حول بعض اختبارات الاتساق في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ (١٩٧٦).

كذلك كتب جودة العديد من الأعمال في مجال الاقتصاد التطبيقي في ضوء انتصاره لتشابك العلوم الانسانية مثل:

- **الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، بالتعاون مع منال متولي ومنى الجرف (٢٠٠٥).
- **الصناعة التمويلية وحوافز الاستثمار**، بالتعاون مع سلوى سليمان [وآخرون] (١٩٩٨).
- **التبادل الغذائي بين مصر والمجتمع الاقتصادي الأوروبي** (١٩٧٩).

عندما تزايدت الاتهامات الموجهة أكثر فأكثر إلى العلاقات غير المتكافئة على المستوى الدولي لجأ روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي عام ١٩٧٢ إلى إبراز تفاقم عدم الإنصاف داخل كل بلد باعتباره عقبة كأداء في طريق التنمية؛ وكانت ايدلمان تعكف آنذاك على دراسة العلاقة بين النمو وعدم التكافؤ بين الدخول لحساب البنك. وتناول البنك بعد ذلك الحد الأدنى لمستوى المعيشة والحاجات الأساسية وفي نفس الوقت برزت ضرورات الاعتماد على النفس والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد.

في هذه الأجواء دفعه حرصه على السعي الدائب والدقة المتناهية وشعوره بالمسؤولية الاجتماعية لنشر دراساته بشكل متزامن، فنشر، إلى جانب بحوثه المتصلة بالفقر وتوزيع الدخول، بضع دراسات عن دور المعونة وآثارها الاقتصادية في الدول المستقبلة مثل:

ـ المعونة الأجنبية واللامركزية في مصر (جامعة القاهرة، ١٩٨٤).

ـ تجربة مصر الراهنة في المساعدات الأجنبية (مدريد، ١٩٨٤).

ـ «التنمية للاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد على المساعدات الخارجية،» في: **مؤتمر الاقتصاديين المصريين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث** (١٩٧٩).

هل أن الإفراط في الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الجهد التنموي يحدث تغييرات جذرية في «بيئة التنمية»، بحيث يحول دون تحقيق تنمية حقيقية؟ إن هذا الإفراط يجعل البلد المتلقي للمساعدات في وضع يضطر لقبول شروط من شأنها تشويه اقتصاده وتكريس احتوائه في النظام الحالي اللامتكافئ، لتقسيم العمل الدولي. إن الاعتماد على المساعدات معناه اعتماد على الغير، والاعتماد على الغير لا يسمح بتنمية حقيقية.

في سياق اهتماماته القومية وبعد زيارة للصين قبل توليه وزارة التضامن كتب جودة مع د. كريمة كريم بعنوان: **أثر الصين على الشرق الأوسط**، ناقش فيها أهمية الشرق الأوسط للاقتصاد الصيني (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤) من منظور التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإمدادات الطاقة ومواد الخام والمنافسة في الأسواق العالمية وبخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وكأنها

أحد اللاجئين السياسيين الرئيسين في الشرق الأوسط.

وكذلك نشر جودة دراسته المعنونة: «من يساعد اسرائيل: دور المساعدات الخارجية في دعم إسرائيل؟» خلص فيها إلى أن عبء النفط من خلال إعادة تدوير فوائض النفط في أسواق المال الغربية، وتذهب فوائده إلى إسرائيل. فالعرب حين يشترون أذون الخزانة الأمريكية يساهمون في تمويل عجز الموازنة الأمريكية، وبذلك يزيدون قدرة الحكومة الأمريكية على تقديم الدعم المالي لإسرائيل. إن اسرائيل هى العدو الأول لمصر والوطن العربي.

جودة عبد الخالق من الأساتذة الأكاديميين النادرين الذي يستطيع أن ينقل أفكاره ويتواصل مع تلاميذه بنجاح محاضراً ومؤلفاً لعدد من الكتب المدرسية.

لقد غطت كتبه المدرسية عدداً متنوعاً من فروع الاقتصاد حينما قام بتدريس كتاب **القياس الاقتصادي** الذي حمل إلى آلاف التلاميذ مهارة استخدام الطرق الإحصائية في تقدير العلاقات الاقتصادية كمياً، وكذا كتاب **الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش** الذي عرض فيه نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية والحديثة والنظام الاقتصادي الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية وميزان المدفوعات: تركيبه ومشاكله والنظريات والسياسات المرتبطة بتوازنه ونظرية الصرف الأجنبي.

كذلك يتمتع بمهارة نشر وإذاعة آرائه في تفسير القضايا والتحديات الاقتصادية في الوقت الذي يوافقها ويضمن لها القبول.

قبل أن تتوافر لدينا أجهزة المحمول والكمبيوتر ومعها البريد الإلكتروني، فإن إهداء قلم لصديق كان يعني: اكتب إلي. وإلى هذا ففي مشهد درامي مؤثر وبالغ الرقة والجمال في ختام فيلم قدمته هوليوود بعنوان: عقل جميل يهدي زملاء جون ناش أقلامهم للرجل الذي حصل على جائزة نوبل (صاحب نظرية المباريات) ونال تقدير العالم بينما أنكروه هم.

الآن أقدم قلمي لجودة جزاء تاريخ كتبه بعرقه ومستقبل غني وسعيد مع عقليته وشريكة عمره سوف يكتبه بإذن الله.

جودة... أنت منارة اقتصادية ورجل نصفه عقل جميل ونصفه الآخر قلب جميل، فتفضل قلمي على رجاء التواصل دوماً في زمن أصبحنا فيه قوم منقطع بنا.